

العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧

المؤلف : رجاء حسين حسيني الخطاب
الناشر : دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧

مراجعة : د. فريد صقر

يمثل هذا الكتاب رسالة جامعية للحصول على درجة الماجستير من كلية الحقوق والسياسة في جامعة بغداد ، وقد بذل فيه جهد شاق ومثابرة طويلة على دراسة المراجع العديدة والوثائق المختلفة ودمجها في شكل دراسة تاريخية مفصلة لتلك الفترة القصيرة من تاريخ العراق ، وهو أمر تستحق عليه الكاتبة الثناء لتمكينا من السيطرة على تلك التفاصيل الدقيقة ولكن هذه الرسالة طبعت قبل أن تستكمل التنظيم والتصنيف وتصحيح الصياغة وأكثر ما تحتاجه هذه الرسالة هو الإيجاز .

مما لا ريب فيه أن هذه الفترة التي عالجتها الكاتبة كانت فترة حاسمة وصعبة في تاريخ العراق الحديث إذ هي تمثل صراع البلد المتخلف الفقير الضعيف ضد الدولة المتقدمة القوية المحنكة وصاحبة الإمبراطورية العالمية . إن العلاقة بين العراق وبريطانيا في تلك الفترة ليست على وجه العموم حالة فريدة من نوعها ، بل يمكن اعتبارها نموذجا لمرحلة معينة مرت وتمر فيها بلدان العالم الثالث في علاقاتها مع الدول العظمى في عهد الإمبريالية الحديث .

والكاتبة لا تدرس هذه العلاقة بين المستعمر والمستعمر وكأنها حالة يمكن منها التعميم لحالات أخرى مشابهة ولا تهتم باستخلاص أية عبر أو نظريات عامة ، لا بل إنها لا تستخدم أية نظريات اجتماعية أو سياسية من مصادر أخرى كان بإمكانها أن توضح أو تشرح هذه العلاقات ، أو على الأقل تنظم هذه المعلومات المنثورة ضمن إطار عام يربطها ببعضها البعض .

ولا بد لي من أن أبدي بعض التحفظ حول هذا النوع من الدراسة التاريخية والتي على ما يظهر تلقى تشجيعا في بعض الأقسام الجامعية . فيبدو

ان الهدف الاساسي لهذا النوع من الدراسات هو التنقيب عن المعلومات الماضية بين صفحات الوثائق الرسمية . ومع انه لا يمكننا أن ننكر ان جمع المعلومات هو عمل انساني لاي نوع من الابحاث العلمية الا ان مجرد سرد حوادث متفرقة لعهود مضت دون تنسيقها في اطار علمي نظري ، لا يمكن اعتباره عملا علميا بكل معنى الكلمة . وكاتبة هذه الرسالة تعتمد بشكل رئيس على الوثائق الرسمية من محاضر جلسات الى رسائل بين رجال الدولة ، الى السجلات الشخصية ، الى نصوص القوانين والاتفاقيات والمعاهدات وغيرها . حتى ان الكاتبة نفسها تسمي دراستها « وثائقية » وتخبرنا انها استعملت الكتب فقط حيثما عجزت الوثائق عن اعطاء المعلومات المطلوبة او « عندما يتوفر فيها رأي شخصي فسي احداث الفترة ، والشئ نفسه ينطبق على الصحف والمصادر الاخرى » (ص ١١٠) . لكن الوثائق في كثير من الاحيان لا تعبر عن الحقيقة بل قد تكون مجرد تغطية لها . ومع ان الكاتبة في بعض الاحيان جربت أن تشير الى ذلك بالذات ، خاصة في بعض الوثائق البريطانية ، فالكثير من هذه الوثائق تعالج وكأنها تمثل الحقيقة ، وهذا الضعف لا بد من وجوده في هذا النوع من البحوث واضعف اجزاء هذا الكتاب هي تلك الفصول التي تحاول دراسة نصوص المعاهدات وتنقيحاتها وتعديلاتها خلال النزاع حول الوصول الى الصياغة النهائية لها . فالكتاب يبقى جافا ولا ينبض بالحياة الا في تلك الاماكن المتفرقة عندما تبدأ الكاتبة في سرد الحوادث مباشرة وقد تحررت ، ولو للحظات معدودة ، من قيود المراجع والوثائق وبعض الشروط الاكاديمية الجامدة . ومما لاحظته ان كتابتها تصبح أكثر سلاسة في القسم الاخير من الكتاب مما يبشر ان باستطاعتها تقديم انتاج ارفع في المستقبل .

ولكن لنلق نظرة سريعة على تلك الفترة التاريخية الهامة التي حاولت الكاتبة أن ترسمها لنا عن طريق الوثائق . وهنا سأختار اهم ما لفت نظري من المحتويات وما اعتبرته اهم معنى وقيمة من غيره . وقد أعطيت نفسي الحرية في ترتيب هذه المادة بالشكل الذي رايته مناسباً ودون أن اتقيد بترتيب المادة او أسلوب تقديمها كما وردت في الكتاب .

● بعد الحرب العالمية الاولى ، وبعد ان اشعلت بريطانيا الثورة العربية لكي تزيج تركيا وتأخذ مكانها ، اكتشفت البلدان العربية ومنها العراق أن ما أنجز انما هو استبدال سيطرة بسيطرة اخرى أكثر خبرة وحكمة وخداعا . وكما هو معلوم ، وجد البريطانيون في عائلة الشريف حسين من الحجاز عائلة ذات نفوذ وطموح وانها تصلح لتكون الوجه العربي للسيطرة البريطانية . وكان من نصيب فيصل ، ثالث أبناء الحسين ، مكافأة لتعاونه مع بريطانيا ، أن يجلس على عرش العراق . حيث جرى تنويجه في أواخر (آب) أغسطس ، ١٩٢١ . كانت الكلمة التي أختيرت لحالة العراق هي « انتداب » وكان المفروض في هذه الكلمة أن تكون مقبولة أكثر

من كلمة « استعمار » لأنها تعني شيئاً من معنى الابوة لبلد ما يزال في عهد الطفولة . الا انه ، كما سنرى فيما بعد ، حتى تلك الكلمة اللينة لم تحظ بالشعبية المرجوة لها في العراق فجاء الحل الانجليزي الاصيل : لنتحاشى كلمة « انداب » في نص المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ .

لم يكتف البريطانيون بتتويج الملك فيصل بل ارفقوا ذلك بكل التفاصيل الشكلية للديمقراطية الغربية من انتخابات وما يواكبها من مهرجانات وطقوس وخطابات ، الى مؤسساتها من وزارة وبرلمان الى احزاب سياسية الى معارضة الخ ولكن مع اهمال عنصر السيادة أهم عنصر فيها .

● اكتشف البريطانيون منذ البداية أن فئة كبيرة وقوية من الشعب العراقي لم تكن راضية بالانداب ، ولذلك توجب عليهم خلق القاعدة السياسية بأية طريقة ممكنة ، واستبدال المعارضين بمؤيدين مخلصين . وجدت بريطانيا أهم مؤيديها في شيوخ العشائر الذين كانت قد اكتسبت ودهم عن طريق المبشرين والانثروبولوجيين ، ومما ساعد الانجليز في ذلك هو الصراع القديم بين البدو من جهة ، والحضر والسلطات الحكومية من جهة ثانية . وقد استعمل المبعوثون السياسيون الانجليز ، بكل كفاءة ، كل المعلومات العلمية التي كانوا قد حصلوا عليها من قبائل العراق وعاداتهم ، تقاليدهم ونزعاتهم ونزاعاتهم ، في سبيل كسب ودهم والسيطرة عليهم واستعمالهم كقوة ضد منائسي الاستعمار . وبذلك بهروا عيونهم بالمجاملات والتملق ، والتظاهر بالاعجاب والتعلق بتقاليد البادية ، والهدايا الرمزية ، والالقاء بالفارغة ، والشعائر والطقوس المخفمة ، والمناصب الوهمية ، ونجحوا أي نجاح . لقد بلغ تعلق رجال القبائل بالانجليز ، كما تقول الكاتبة ، لدرجة أن بعضهم أعلن لفصيل بشكل صريح أنهم سيقسمون له يمين الولاء لمجرد أن الحكومة البريطانية وافقت عليه ، كما وأعلن بعض مشايخ العشائر الكبار أنهم لن يوقعوا على أية ورقة لا تحمل اشارة الى ابقاء الانجليز في العراق (ص ٢٦٤) . ومن ناحية أخرى ، لم يجد الانجليز صعوبة كبرى في ايجاد السياسيين والعسكريين والانتهازيين الذين كانوا على استعداد ليس للمشاركة في الحكم فحسب بل أيضا في المساعدة على جمع المعلومات والتجسس وترويج المصالح البريطانية بواسطة نشر كل ما يريد المسؤولون الانجليز نشره بين الشعب . وبالطبع وجدت انجلترا حلفاء لها بين الاقليات لتبنيها بعض مشاكلهم (ص : ٢٦٢ — ٢٦٨) . بالاجمال ، اعتمد الاستعمار في العراق — كما اعتمد في أي بلد آخر — على قاعدة (فرق تسد) . فقد شجع الموظفون البريطانيون مثلا بعض رؤساء القبائل على فرض سلطتهم في مناطقهم وتأليبهم على سلطة الحكومة نفذها ، وشجعوا البعض الآخر على المطالبة بفصل البصرة والمنتفك عن العراق حيث وعدوهم بالتمتع بالسيادة

البريطانية المباشرة (ص : ٢٩٦ - ٢٩٧) . فبينما حاول العثمانيون من قبل توطين القبائل الرحل وتفتيت الوحدات القبلية الكبيرة ، حاول الانجليز أن يعيدوا الساعة الى الوراء ويشجعوا النزعات القبلية القديمة ويفرزوا تلك الوحدات ويضعوها تحت زعامة شيوخ مؤيدين لهم (ص : ٢٦٠) . كما واستعمل الاستعمار البريطاني غزوات الحركة السلفية على جنوب العراق وعدم الجزم بقضية الاتفاق حول الموصل مع تركيا كوسائل للتهديد ولإقناع المعارضين بأن العراق بلد ضعيف يحتاج الى حماية الدولة العظمى من الاخطار المحدقة به من كل صوب . هذا مع العلم بأن هذه الاوضاع التي سميت خطرا حدثت بايعاز من بريطانيا نفسها .

● بعد الاحتلال البريطاني للعراق ، كانت بريطانيا تدير العراق مباشرة بواسطة موظفين بريطانيين عسكريين ومدنيين ، ولكن حتى في مرحلة الاحتلال العسكري هذه جربت بريطانيا أن تغطي هذا الواقع بتعيين رؤساء بلديات ومجالس بلدية . وهؤلاء كانوا بطبيعة الحال اما من الموالين للحملة البريطانية أو من أولئك الذين لم يقفوا موقفا معاديا لها . الا أن ثورة العشرين التي قام بها الوطنيون أدت الى انهيار هذه النواة الادارية بالرغم من نجاح بريطانيا في قمع هذه الثورة . وهنا قام المندوب السامي البريطاني (سير برس كوكس) بتنظيم اداري جديد للعراق . وابتدأت بذلك لعبة سياسية جديدة قديمة من نوع ما قد يسمى بالحكم الذاتي وهي لعبة برع فيها الاستعمار الغربي بنوع خاص ومعناها ، في هذه الحالة ، انتقال الادارة الى موظفين عرب ، بينما اصبح الموظفون البريطانيون « مستشارين » . وقد عين هؤلاء على كل المستويات ابتداء من المفوض السامي الذي كان مستشارا للملك الى وزارات الدولة وأقسامها الادارية حتى الدوائر المحلية في الالوية والاقتضية . وفي ظل هذه الازدواجية الادارية ، كان لقب « مستشار » جزءا من الخدعة السياسية اذ ان هؤلاء لم يكونوا مستشارين حسب المعنى المألوف للكلمة لانهم في الواقع كانوا هم القابضون على زمام السلطة بينما كان اصحاب المناصب العرب من القمة حتى القاع في الغالب مجرد دمي يحركها المستشارون . وبما ان دافع الموظف البريطاني وسبب وجوده هو الدفاع عن المصالح البريطانية ، وليس خدمة العراق او العمل على تقدمه ، كان لا بد أن تحدث نزاعات بين الموظفين العراقيين والبريطانيين مما ادى الى معالجة الموقف بعزل العراقيين الوطنيين واستبدالهم بموظفين عرب موالين لبريطانيا . ومع أن هذه الازدواجية والنزاعات القائمة فيما بينها أدت الى فوزى في الادارة وعدم تحديد المسؤولية بالضبط ، فقد كان ضررها منحصرا بمصلحة السكان فقط بينما بقيت المصالح البريطانية مضمونة عن طريق الموظفين البريطانيين المرتبطين بالمندوب السامي . اذ كان المستشارون يتدخلون

في كل شاردة وواردة في كل القرارات السياسية والادارية . غمّثلا ، فسر المندوب السامي المادة الرابعة من المعاهدة العراقية البريطانية بشأن مبدأ الاستشارة على اساس انه يتوجب اخذ رأي مستشار وزارة العدلية للنص الاصلي لجميع اللوائح التشريعية (حتى لا تظهر سجة في ترجمة انجليزية حرفية) وعلى اساس أن تثبت جميع القوانين التي يصدقها المجلس الوزاري بنصها الكامل وشكلها النهائي حتى يعطى المفوض السامي فرصة لتقديم ملاحظات حولها قبل أن يصدر صاحب الجلالة ارادته الملكية (ص : ٢١١) . وقد جرى تفسير مبدأ المشورة من ناحية المندوب السامي ليشمل مثلا الميزانية السنوية برمتها وكل الاقتراحات المالية المتعلقة بالضرائب والرسوم والجمارك والامتيازات والمشاريع في الاشغال العامة والقروض وأمالك الدولة والعملة ، الخ . والاستشارة هنا تعني مراقبة وتعديل كل ما يجري في صنع القرارات من البداية حتى النهاية . حتى أن الملك نفسه اخذ يضيق بهذا النظام الاستشاري ، اذ لم يجد المندوب السامي اي مانع من الاتصال مباشرة برئيس الوزراء أو الوزراء دون اخبار الملك وكأنه لم يكن موجودا . وعندما اقترح الملك طريقة للاستشارة ظنها افضل كان جواب المندوب السامي أن وزراء الملك مهما بلغوا من أصالة الرأي والمقدرة فانهم غير واقفين على سياسة وتعهدات الحكومة البريطانية مثل وقوف المندوب السامي الذي هو مسؤول أمام حكومته باعتباره ممثلا لمصالحها في العراق . وهذا يعبر بوضوح عن جهة الولاء لدى المستشارين البريطانيين . وبما ان المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ حددت وضع الموظفين البريطانيين بأنهم موظفون لدى حكومة العراق ، فان هذا لم يكن سوى أحد التغييرات الشكلية لاعطاء صورة خاطئة للواقع اذ بقي أمر تعيينهم رهنا بموافقة المندوب السامي . وقد أوضح هذا الاخير ، الوضع الحقيقي بكتاب التعيين الذي وجهه الى الضباط البريطانيين الذين أصبحوا موظفين لدى الحكومة العراقية : « برغم أنكم أنتم وزملائكم لن تكونوا مسؤولين رسميا تجاه حكومة صاحب الجلالة فان تعيينكم لا يصادق عليه الا بعد الثقة التامة بأنكم سوف تستعملون نفوذكم من أجل تأمين بلوغ هذه الغايات » . وكانت هذه الغايات وهي « المصالح البريطانية في العراق كما وردت في مقدمة كتاب التعيين » . (ص : ٢٢٢ ، ٢٢٣) . وفوق هذا ، اعطت اتفاقية الموظفين الحق لبريطانيا للاحتفاظ ببعض الوظائف الهامة للبريطانيين فقط ، بحيث لا يكون لحكومة العراق اية صلاحية ادارية بشأنها . وكانت رواتب الموظفين البريطانيين عالية جدا بالنسبة للعراق في ذلك الوقت وقد اجبرت الاتفاقية العراق على اعطائهم العقود الطويلة المدى . وعندما حاول مجلس الوزراء العراقي اجراء تعديل على اتفاقية الموظفين هذه ، خاصة بشأن انقاص مدة العقود ، كان رد المندوب السامي جازما ومهددا : هذا يعني ان الحكومة العراقية ترفض التعاون مع الحكومة البريطانية بروح التحالف .

وقد تم تذكير الوزارة ، مرة أخرى ، ان الفترة كانت تشهد عرض قضية الموصل على عتبة الامم وان حالة الانتداب على العراق كانت على وشك الاستبدال بمعاهدة ، وفوق هذا كانت الحكومة البريطانية تنظر في ذلك الوقت في أمر مساعدة مالية للعراق (ص : ٢٤٨) . ومعنى كل ذلك ليكن مجلس الوزراء الموقر على حذر عندما يحاول عرقلة ادارة حكومة صاحب الجلالة التي كانت تحمل ٩٩٪ من الاوراق في يدها ! وبعد ان اجاب مجلس الوزراء العراقي على كتاب المندوب السامي مؤكدا ان القرارات التي يقترحها المجلس في سبيل الاصلاح الوظيفي لا تقع خارج حدود المعاهدات او البروتوكولات او الاتفاقيات بين البلدين لم يكن موقف المندوب السامي واضحا من جواب قرار الحكومة الاخير ، كما تقول الكاتبة . لكننا عندما نعلم ان الجواب جاء عن طريق الملك فيصل نفسه حيث انه رغب اقتراح وزرائه ، نستطيع ان ندرك من كان مصدر الايحاء للملك وكل تلك المشاورات والمجادلات لم تؤثر شيئا على وضع الموظفين البريطانيين حيث انتهت بموافقة مجلس الوزراء العراقي على العقود الطويلة الاجل وتوقيع الملك على عدد كبير من العقود الجديدة اقلها لمدة خمس سنوات وحسب الشروط التي شددت عليها الحكومة البريطانية وذلك بالرغم من الارهاق المالي الكبير الذي وقع على كاهل الميزانية العراقية .

كل هذا يدل على ان المندوب السامي ومساعديه البريطانيين هم الذين كانوا يتمتعون بالقوة السياسية الحقيقية في العراق مع انه كان من المفروض — حسب صك الانتداب — ان يكون العراق بلدا مستقلا يعتمد على المشورة البريطانية فقط في سبيل تطويره وادخاله — فيما بعد — كعضو في عصبة الامم المتحدة . وقد جعلت هذه العضوية ، على ما يظهر رمزا للنضوج السياسي واستعملتها بريطانيا كسلاح اخر بيدها طالما ان العراق لا يستطيع الحصول على هذه العضوية بدون وساطة الدولة المنتدبة عليها .

● تعطي الكاتبة تفاصيل طويلة ومضنية عن الجدل البيزنطي وتبادل الرسائل والوثائق حول نص معاهدة ١٩٢٢ . ومع انه من المفروض ان المعاهدة المذكورة كانت اتفاقية ودية بين دولتين صاحبتى سيادة فانها لم تكن في الواقع سوى تكريس للعلامة المنحرفة بينهما . فعندما قرر الانجليز ان العراقيين لم يستسيغوا كلمة « انتداب » ، كان كل ما فعلوه لمعالجة الوضع هو انهم قبلوا عدم ذكر الكلمة في نص المعاهدة ، الا انهم ، مع ذلك ، لم يتنازلوا عن أية امتيازات كانوا قد حصلوا عليها عن طريق الاحتلال ، كما انهم رفضوا ان يشيروا الى استقلال العراق كما اثار لها صك الانتداب في عصبة الامم . لكن ما يبدو مثيرا للاهتمام هو انه خلال المفاوضات الطويلة حول هذه المعاهدة وبعد معرفة الملك فيصل

وزرائه بهذه الحقائق السافرة حول طبيعة الاستعمار البريطاني وغاياته الواضحة ظلوا يسامون بريطانيا حول كلمات وشكليات جانبية رمزية دون أي محتوى مادي فمثلا شدد الملك فيصل في إحدى رسائله على ضرورة تصريح المعاهدة بأن الانتداب قد انتهى ، وكأن الوضع الاستعماري ينتهي بمجرد تعداد كلمات تقول انه انتهى . والاغرب من هذا هو أن وزير المستعمرات البريطاني كان يهدد بالانسحاب من العراق اذا لم تستمر ادارة العراق استنادا الى صك الانتداب . وهنا ، تراجع الملك فيصل عن موقفه اذ انه ، كما صرح في جوابه الرسمي ، لم يهدف الى اجلاء الانجليز . ولم يكن على استعداد لقبول فكرة تخليهم عن العراق وذلك لظروف العراق وخطورة مشاكله داخليا وخارجيا (ص : ٥٣) . فالملك كان يطالب ، حسب كلماته ، « بمعاهدة بلا انسحاب وبلا انتداب تكفل مصالح الطرفين » . (ص : ٥٦) وهذا يعني أن صاحب الجلالة كان يستجدي الاحتلال ويحتج على الانتداب ، يتقبل القوة التي وضعت التاج على رأسه ، لكنه يتضايق اذا لم يوضع التاج بالشكل الذي يعتبره لائقا .

وحتى تحصل بريطانيا على الشرعية الكاملة في علاقتها مع العراق وحتى تتم الصورة الشكلية لنظام سياسي وطني عراقي ، كانت الخطوة الثانية بعد المعاهدة هي انتخاب مجلس تأسيسي لبرامها وسن قانون انتخاب مجلس النواب وكتابة دستور عراقي . وبالرغم من المعارضة القوية بين بعض الفئات الشعبية والفتاوى التي أصدرها بعض رجال الدين ضد هذا الانتخاب الذي اعتبر تكريسا للانتداب ، وبالرغم من اعلان الاضرابات والقيام بالمظاهرات الشعبية الاحتجاجية ، وجدت السلطة البريطانية وحكومتها العراقية مساندة كافية ، خاصة بين شيوخ القبائل ، لاجراء الانتخابات . وهنا ، لم تتردد الحكومة البريطانية في توجيه التعليمات للحكومة العراقية للتدخل في الانتخابات وتوجيهها الوجهة التي تخدم المصالح البريطانية (ص : ١٢٥ ، ١٢٦) وعندما اجتمع المجلس التأسيسي ، كان التصديق على المعاهدة على رأس قائمة الاعمال لان هذه المعاهدة كانت بنظر بريطانيا الاساس الذي تبنى عليه الدولة العراقية وليس الدستور (الذي يسمونه عادة القانون الاساسي) ، خاصة وقد نصت المعاهدة نفسها على أن الدستور لا يمكن أن يخالف أي بند من بنود المعاهدة (ص : ١٢٨ ، ١٢٩) . وقد قدم رئيس وزراء العراق المعاهدة على انها تعبير عن التعاون الودي بين الامم والشعوب واقترح ما مؤداه ان الاستقلال لا يعني الانعزال عن بقية الامم ، ولا سيما ان بريطانيا العظمى هي التي ستؤمن استقلال العراق وادخاله في عصبة الامم كدولة ذات سيادة تامة (ص : ١٣٠) .

وعندما نوقشت المعاهدة ، تبين أن عدة جهات كانت ضدها . لكن بريطانيا رفضت رفضا باتا أية اقتراحات بتعديل أي بند من بنود المعاهدة وأصرّت على

أن يقبلها أو يرفضها المجلس التأسيسي برمتها والا فستجد بريطانيا العظمى نفسها مجبرة على الطلب من العصبة منحها تفويضا لاجل اتخاذ أي ترتيب آخر تجاه العراق بدل المعاهدة .

وبالرغم من ضجيج المعارضة ، قرر المجلس التأسيسي بالاكثارية قبول المعاهدة بكليتها ، وذلك بناء على ثقة المجلس « بشرف حكومة بريطانيا ونبالة البريطاني الشريف » اللذين لن يثقلوا من كاهل العراق وانهما سيفيان بالوعود بأجراء بعض التعديلات في المعاهدة فيما بعد (ص : ١٥٤) وهكذا اعطيت بريطانيا الاوراق مرة أخرى .

وفي ١٦ تموز ، ١٩٢٥ ، التأم شمل الاجتماع الاول لما سمي « مجلس الامة » المولود الجديد لذلك الدستور . وهنا تقرر ان تمثل مسرحية مناقشة معاهدة ١٩٢٦ التي لم تكن سوى تمديد للمعاهدة الاولى لمدة خمس وعشرين سنة . ولقد اثار هذا الموضوع الكثير من العواطف والمناوشات والتهديدات بين الاطراف الوطنية والاطراف الاستعمارية . وفي الجلسة المقررة للتصديق على المعاهدة ، عـلا الضجيج والضرب على المناضد من الاقلية المعارضة التي انسحبت بعدها من الجلسة احتجاجا ، الا ان ذلك لم يمنع الاكثارية التي لم تنسحب من التصويت بالأجماع الى جانب المعاهدة (ص : ١٩٥) .

● وفي اماكن أخرى ، تخصص الكاتبة جزءا من دراستها للحركة الوطنية المناوءة للوجود الانجليزي في العراق وتؤكد ان الحركة القومية العربية هناك كانت نشطة قبل مجيء الانجليز وكانت حينها موجهة ضد السيطرة العثمانية . وفي بداية الاحتلال الانجليزي ، حاول الانجليز عن طريق حلفائهم العرب (كالشريف حسين وولده فيصل وغيرهم) توجيه النزعة القومية لصالح التهادن مع بريطانيا . وتشدد الكاتبة على ان الحركة القومية بعد الحرب لم تكن مجرد ردة فعل لامتناع بريطانيا عن الوفاء بوعودها نحو العرب وانما امتداد طبيعي لحركة ما قبل الحرب (ص : ٢٦٩ ، ٢٧٠) . وقد تبنى حركة المقاومة هذه رجال الدين الذين كانوا ينظرون للاجانب وكأنهم الجسم الغريب الدخيل على الامة الاسلامية . ومن ناحية أخرى تبنتها الاحزاب السياسية التي كانت مندفعة ومتأثرة بواقع المجتمع العراقي ومصالحه اليومية (ص : ٢٧١ ، ٢٧٢) ولكن يبدو أنه كان لرجال الدين دور اكبر في قيادة حركة التمرد واقامة المؤتمرات والمهرجانات والمظاهرات الشعبية . ولقد شعرت بريطانيا بعدم الارتياح تجاه هذه التحركات الشعبية في سنة ١٩٢٢ وتخوفت من تكرار ثورة ١٩٢٠ . لذا ، طلب المندوب السامي من الملك ان يصدر امرا بنفي سبعة زعماء سياسيين الا ان الملك رفض . لكن الحوادث تتابع

وكانها خليط غريب من الصدق والتخطيط . ذلك ان الملك مرض في ذلك الوقت بالذات (تقول الكاتبة ان الملك مرض او اوحى له بالمرض من قبل طبيبه ولكن دون ان توضح ما حدث بالضبط) . وقد حدث ذلك بينما كانت الوزارة مستقيلة والبلاد ما تزال بدون دستور ينظم الحياة السياسية . هنا ، اغتنم المفوض السامي الفرصة وتصرف بطريقة مباشرة كحاكم للبلاد رافعا الغللة النقية البيضاء التي كان يتستر عادة بها . واصدر المندوب السامي اوامره باغلاق مقر الحزبين المعارضين ثم القي القبض على بعض زعماء المعارضة ونفاهم الى جزيرة في الخليج العربي . كما اغلق جريدة المعارضة ونفى صاحبها الى الجزيرة نفسها . كذلك ، نفى الى ايران زعيمين كبيرين من الزعماء الدينيين . ثم ارسل الطائرات العسكرية لمهاجمة بعض القبائل المتمردة ، في الوقت الذي امر فيه بفصل بعض كبار الموظفين المتعاطفين مع المعارضة . ولكن الاهم من هذا كله هو ان المندوب السامي حمل الملك ، بعد شفائه ، مسؤولية تطرف المعارضة ، وطلب منه تفويضا رسميا باعتماد كل ما قام به المندوب السامي من التصرفات الحازمة فاجابه الملك الى طلبه (ص : ٣١٣ ، ٣١٤) .

هذه لمحة مختصرة حول العلاقات الاستعمارية التي مر بها العراق في تلك الفترة من تاريخه ، وما ذكرته هنا يمثل وقائع مختارة من تفاصيل دقيقة ومتشعبة سردها الكاتبة مطولا في دراستها هذه . ولقد اخترت منها ما اعتبرته ذا دلالة خاصة لاعطاء صورة شبيه متكاملة لهذا النوع من العلاقة السياسية في الوضع الاستعماري ومع ان التفاصيل قد تختلف في علاقة كهذه من حالة الى حالة فالجوهر يبقى واحدا . وما ذكر هنا يمثل — من وجهة نظري — نموذجا لمأساة البلد الضعيف الساذج عندما يخدع ويضع كل اوراقه الرابحة في يد الدولة التي تريد اغتراسه . ترى كم من المرات يتوجب على التاريخ ان يعيد نفسه قبل ان تتعلم بعض قيادات الشعوب ؟

